تقييم الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لزراعة بعض أنواع الشوندر السكري على مستوى المزرعة في محافظة ادلب

د. معمر ذيوب* – م. خالد طه** م. علي خنيفس* م. خالد عطار** م. خالد أسعد**
* الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية – إدارة بحوث الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
** الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية - مركز بحوث ادلب

الملخص

أجريت الدراسة في محافظة ادلب لموسمين متتاليين 2008 و 2009 على عينة عشوائية من مزارعي الشوندر السكري بلغت 92 مزارعاً، من خلال استمارة أعدت خصيصا لهذا الغرض، هدفت إلى تقييم الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لبعض أنواع الشوندر السكري المزروعة في حقول المزارعين، وكان من أهم نتائجها انتشار الأصناف وحيدة الجنين بنسبة 35%، أما متعددة الأجنة بنسبة 65%، ويعود سبب انتشارها إلى تأقلمها مع البيئة وانخفاض سعرها وتوفرها بنسبة أكثر من أصناف النوع وحيد الجنين، وقد بلغت أعلى نسبة تكلفة لعمليات الري، ويعود سبب ارتفاع التكلفة ، إلى ارتفاع مرات السقي خلال الموسم الزراعي التي وصلت إلى 12 ريه، بلغ متوسط الإنتاجية لوحيد الجنين 74.3 طن/هـ ولمتعدد الأجنة 66.6 طن/هـ، أي بزيادة مقدارها 11.6%، أما من ناحية الربحية فقد أظهرت النتائج أن تكلفة الكلغ من الشوندر وحيد الجنين 1.9 ل.س /كغ وبمستوى ربحية بلغ 69.7 %، بينما متعدد الأجنة بلغت تكلفة الكلغ الواحد 2.8 ل.س وبمستوى ربحية 32.9 %، وبلغ معدل دوران رأس المال المتغير 1.8 لوحيد الجنين، بينما لمتعدد الأجنة 1.4 مما يشير إلى الكفاءة العالية ولدورة رأس المال السريعة للصنف وحيد الجنين من الشوندر المزروع. وخلصت الدراسة إلى أهمية نشر صنف وحيد الجنين والاعتماد على المساحات المجمعة لدى المزارعين لتحقيق أفضل عائد وبأقل التكاليف.

الكلمات المفتاحية : محصول الشوندر السكري– وحيد الجنين – متعدد الأجنة – الربحية – الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية

المقدمة :

اتجهت السياسة الزراعية منذ بداية الستينات في سورية إلى تنظيم وتوزيع الموارد المتاحة وتحقيق العدالة ومضاعفة الإنتاج الزراعي ضمن إطار التخطيط المركزي لعملية الإنتاج الزراعي بغية تحقيق الأهداف المرسومة لعملية التنمية الزراعية، وتميزت هذه الفترة(1958-1986) بالدعم الكبير لمستلزمات الإنتاج الزراعي عن طريق اعتماد الصرف الرسمي للدولار بأقل من السعر الحقيقي له. وتدخلت الحكومة بتحديد أسعار أهم المنتجات الزراعية وحصرت تسويقها بمؤسسات القطاع العام، مع إعطاء هوامش ربح مجزية للمنتجين . مما أدى ذلك كله إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع كالقمح والحمضيات وغيرها. وبرغم ذلك كله ظهرت آثار سلبية نتيجة للدعم المذكور كتحمل الدولة لأعباء مالية باهظة واستهلاك كميات كبيرة من مستلزمات الإنتاج تفوق المعدلات المحددة لها [1].

أما المرحلة الثالثة أي ما بعد عام(1986) فاتصفت بمرحلة التعديلات الهيكلية للسياسات الاقتصادية العامة نتيجة للإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة، عن طريق إتاحة الفرصة أمام القطاعات الأخرى بالمشاركة في العملية الإنتاجية وتحرير التجارة الخارجية واعتمدت أسلوب التخطيط التوجيهي من خلال مشاركة المنتجين في العملية الزراعية، كما تم رفع الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج الزراعي حتى عام 2008 ، واعتماد طرق الري الحديثة (الرذاذ-التنقيط) [2].

نتيجة للتعديلات المذكورة سابقا ظهرت آثار سلبية على الإنتاج الزراعي نتيجة للدعم المذكور كتحمل الدولة لأعباء مالية باهظة واستهلاك كميات كبيرة من مستلزمات الإنتاج تفوق المعدلات المحددة للإنتاج الزراعي كما هدفت السياسة الزراعية إلى تحرير التجارة الخارجية وتوزيع مستلزمات الإنتاج وإتاحة الفرص أمام كافة القطاعات الأخرى بالمشاركة الفعلية في تطوير الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة في سورية،[3].

١- **مشكلة البحث ومبرراته:**

تكمن المشكلة الأساسية للبحث في التوصل إلى تحديد فيما إذا كان هناك دعم حكومي يقدم للمحاصيل الاستراتيجية (كالقمح والقطن) وذلك من خلال – دعم أسعار شراء هذه المحاصيل من المنتجين المحليين بالإضافة لأسعار مستلزمات إنتاجها (كالبذار والسماد الازوتي والفوسفاتي ومواد المكافحة والأكياس والشلول وغيرها المواد القابلة للتجارة). او عدم وجود دعم لأسعار المحاصيل ومستلزمات إنتاجها. وهل هناك ضرائب مفروضة على مستلزمات الإنتاج.

وسيتم التوصل إلى تحديد المشكلة من خلال تنفيذ أهداف البحث استناداً إلى تطبيق مقاييس الدعم (مصفوفة السياسات).

حيث يعتبر تحرير التجارة الخارجية وإتاحة الفرص أمام كافة القطاعات الأخرى بالمشاركة الفعلية في تطوير الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة من أهم التحديات التي تواجه الزراعة في سوريا في الوقت الراهن ، و توضح دراسة الميزة النسبية إن تدخل الدولة في دعم أهم المحاصيل الاستراتيجية (كالقمح والقطن) من خلال منح

الحوافز التشجيعية للمنتجين أدى إلى تحقيق زيادة في الإنتاج) ، واستناداً إلى ذلك يمكن التوصل إلى تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي في كفاءة استخدام الموارد المحلية المتاحة ، وركزنا على المحاصيل المروية المزروعة في محافظة دير الزور نظراً لأهمية المساحات المروية في المحافظة وإمكانية زيادتها مستقبلاً ولعدم توفر الأبحاث المنفذة في هذا المجال.

٢- أهمية البحث:

يعتبر محصولي القمح والقطن من أهم المحاصيل الإستراتيجية (نظراً لأهميتهما الاقتصادية) ، حيث يلعب محصول القطن دوراً كبيراً في دعم ميزان المدفوعات كونه يحتل المرتبة الثانية بعد النفط في قائمة الصادرات السورية المختلفة، والمرتبة الأولى في قائمة الصادرات الزراعية السورية. ويعتمد على القمح في تأمين الرغيف كونه الغذاء الرئيسي ، أما الذرة الصفراء فهي من المصادر الهامة في تأمين الأعلاف للحيوانات في سورية ، وبشكل عام تشكل هذه المحاصيل المصدر الرئيسي لتأمين دخول شريحة كبيرة من المزارعين والعمال والفنيين العاملين في عدة قطاعات اقتصادية[4].

٣- أهداف البحث:

هدف البحث إلى تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي في زيادة إنتاج أهم المحاصيل المروية في محافظة دير الزور ، من خلال تنفيذ الأهداف التالية:

- تحديد تكاليف إنتاج محاصيل القمح والقطن والذرة الصفراء والناتج الإجمالي والربح المحقق والأهمية النسبية لكافة بنود التكاليف.
- تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي في زراعة وإنتاج القمح والقطن والذرة الصفراء في محافظة دير الزور باستخدام مصفوفة تحليل السياسات من خلال تطبيق مقاييس الحماية الأسمية والحماية الأسمية على المدخلات القابلة للتجارة والحماية الفعلية والميزة النسبية.

٤- فروض البحث:

- لا توجد اثر ذات دلالة معنوية لوجود ميزة نسبية للمحاصيل الاستيراتيجية(القمح ، القطن، الذرة الصفراء).
- لا يوجد اثر ذات دلالة معنوية لوجود حماية الاسمية للمحاصيل الاستراتيجية(القمح ، القطن، الذرة الصفراء).
- لا يوجد اثر ذات دلالة معنوية لوجود دعم الحكومي المحاصيل الرئيسية(القمح ، القطن، الذرة الصفراء) ومستلزماتها.

٥-منهجية البحث: (Methodology):

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للظاهرة مفهوم الدراسة ، وتم التوصل إلى تحقيق أهداف البحث بالاعتماد على أسلوب مصفوفة تحليل السياسات .

تم تدقيق البيانات بعد تجميعها وتحويلها إلى بيانات كمية وتم معالجتها وتحليلها واستخلاص بعض المقاييس الإحصائية المناسبة(كالنسب المئوية والمتوسطات) وذلك باستخدام البرامج الإحصائية Spss –Excel .

أما مصادر البيانات:

الأولية : من خلال وضع استبيانه شملت دراسة كافة تكاليف إنتاج وإيرادات وربحية أهم المحاصيل المدروسة في محافظة دير الزور ، تم توزيعها على المزارعين عينة الدراسة، واختيرت العينة بشكل عشوائي (عينة طبقية) ، واخذ 86 مزارعاً من 23 قرية في محافظة دير الزور ، والبالغ عددها
(99) قرية [6] . أما بالنسبة لحجم العينة من المزارعين فبلغ (86) مزارعاً. وتم استخدام برنامج Excel , SPSS لإجراء التحليل الإحصائي.

الثانوية: البيانات الخاصة بمساحة وإنتاجية وإنتاج المحاصيل المدروسة الواردة في المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ، والمجموعات الإحصائية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي خلال الفترة (1993-2010)، ، وقسمت الفترة الدراسية المذكورة إلى فترتين: الفترة الأولى(1993-2004) والفترة الثانية (2005-2010)، بهدف تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي في زراعة وإنتاج المحاصيل بشكل واضح قبل عام 2000 و بعده (متوسط الإنتاجية للمحاصيل في كل فترة). بالإضافة للأبحاث والدراسات الأخرى المنشورة في المجلات العلمية المحكمة ذات الصلة .

٥-١ مجتمع البحث والعينة:

مجتمع البحث يتمثل في قرى محافظة دير الزور وعينة الدراسة تتمثل الحائزين العائدين لهذه القرى ، وتم اختيار العينة بشكل عشوائي وباستخدام أسلوب العينة العشوائية (عينة طبقية)، وذلك لاختيار عينة تمثل المزارعين الذين يزرعون الزراعات المروية في محافظة دير الزور. وبلغ حجم العينة (86) مزارعاً من 23 قرية في محافظة دير الزور.

٥-٢ الأساليب المستخدمة في التحليل:

٥-٢-١ التكاليف والناتج الإجمالي والربح الصافي المحقق للمحاصيل (عينة البحث):

- **تكاليف العمليات الزراعية**، وتضمنت أجور العمالة اليدوية والعمل الآلي(الحراثات- نثر البذار- التخطيط- التسكيب- التسميد- الري- المكافحة- القطاف- التعبئة- النقل.....) [7] .
- **قيمة مستلزمات الإنتاج** ، شملت قيمة البذار والري والأسمدة ومواد المكافحة والعبوات(الأكياس والشلول...).
- **عائديه الأرض**، قدرت أجور الأرض وفق تقديرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على أساس (15%) من الإنتاج للهكتار الواحد كوسطي للقطر.

- **فائدة رأس المال**، تم حسابها على ضوء الفوائد المفروضة على القروض العينية والنقدية الممنوحة للمزارعين من قبل فروع المصرف الزراعي التعاوني بواقع(7.5%) من محمل قيمة مستلزمات الإنتاج.
- **نفقات نثرية**، تم حسابها على ضوء نفقات المزارع خلال فترة إنتاج المحصول وقدرت بنسبة(5%) من قيمة مستلزمات الإنتاج وأجور العمليات الزراعية[8] .
- **قيمة الناتج الإجمالي**: تم حسابه بضرب كمية الإنتاج (كغ/هـ) بسعر المبيع (ل.س/كغ).
- **الربح**: تم حسابه بطرح قيمة التكاليف الإجمالية من قيمة الناتج الإجمالي (ل.س/هـ).

٥-٢-٢ أسلوب مصفوفة تحليل السياسات:

ا. **بنية المصفوفة:**

تم التوصل إلى تحقيق أهداف البحث بالاعتماد على أسلوب مصفوفة تحليل السياسات الذي تأخذ المعادلة التالية في تكوين بنيتها[9]:

$$P_r = e^* p_q^* Q - e^*(p_t)^* I_t - (P_n)^* I_n$$

حيث أن :

P_r الربح.

e سعر الصرف بالعملة الأجنبية(دولار أمريكي).

P_q سعر المحصول.

Q كمية الإنتاج.

P_t سعر المدخلات القابلة للتجارة.

I_t كمية المدخلات القابلة للتجارة.

P_n سعر المدخلات غير القابلة للتجارة.

I_n كمية المدخلات غير القابلة للتجارة.

إن الفكرة الأساسية للمصفوفة هو توضيح الفرق بين المدخلات القابلة للتجارة والمدخلات غير القابلة للتجارة وتقييم الإيرادات والربح بالأسعار الخاصة والاجتماعية. والجدول رقم(1) يوضح ذلك.

الجدول رقم(1): بنية مصفوفة تحليل السياسات

البيان	الإيرادات	المدخلات		الربح
		قابلة للتجارة	غير قابلة	
الأسعار الخاصة	A	B	C	D
الأسعار الاجتماعية	E	F	G	H
التحويلات	I	J	K	L

المصدر: ناصر، شباب، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، 1994.

يبين الجدول رقم(1):

- الربح بالأسعار الخاصة: أي الأسعار الفعلية التي تداولها المزارع خلال مراحل إنتاج المحصول سواء لمستلزمات الإنتاج (المدخلات القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة) أو بيع المنتجات الزراعية، فإذا كانت قيمة (D) موجبة يعني ذلك أن إنتاج المحصول مربح ويمكن التوسع بزراعته إن لم تكن هناك أي مقيدات أخرى، وإذا كانت قيمته سالبة فإن إنتاج المحصول يقود إلى خسارة حتمية للمزارع لوجود أسباب يجب معالجتها، ويستنتج الربح المذكور من المعادلة التالية:

$$D = A - (B+C)$$

- الربح بالأسعار الاجتماعية: يتم حساب المواد القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية (التكلفة البديلة) وتسمى أيضا أسعار الظل(Shadow Price) ، فإذا كانت قيمة(H) موجبة يعني ذلك أن إنتاج المحصول مربح ومرغوب ويحقق أرباحا بسبب وجود دعم من قبل الدولة في أسعار المستلزمات والمنتجات الزراعية، ولكن تتحمل الدولة أعباء هذا الدعم، أما إذا كانت قيمته سالبة فإن إنتاج المحصول يقود إلى خسارة حتمية للمزارع لوجود ضرائب مفروضة على إنتاج المحصول وبالتالي تحصل الدولة على هذه الأرباح ، ويستنتج الربح الاجتماعي وفق المعادلة التالية:

$$H = E - (F + G)$$

- التحويلات: أي الفرق بين الصفين الأول والثاني، أي يظهر أثر السياسة (التدخل الحكومي) في إنتاج المحصول.

II. المؤشرات المستخدمة في المصفوفة :

- أسعار الصرف: احتسب سعر الصرف الحقيقي عن طريق حساب عامل تعديل سعر الصرف المبنى على المتوسط المرجح أو الموزون لمعدل التعريفات الجمركية في المجتمع والذي يسمى أيضاً بفرق السعر (Premium).[10]، وعليه تم اعتماد سعر الصرف (51) ل.س/دولار أمريكي في وضع بنية مصفوفة تحليل السياسات.

- الأسعار الاجتماعية للسلع القابلة للتجارة: تم حساب الأسعار الاجتماعية للمحاصيل والسلع والمواد القابلة للتجارة باستخدام أسعار المساواة لتلك المواد.

- الأسعار الاجتماعية للمدخلات غير القابلة للتجارة: تضمنت تكاليف إنتاج المحاصيل بعض العوامل المحلية والتي لا يمكن الاتجار بها (كالأرض- رأس المال- النفقات الأخرى- أجور العمالة الزراعية)، وليس لها أسعار عالمية ، وتم اعتماد أسعارها الخاصة كأسعار اجتماعية لها(متوسط نتائج المسح الميداني).

III. مقاييس الحماية :

- معامل الحماية الاسمية (Nominal Protection coefficient):

يحدد هذا المقياس الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية ، ويوضح أثر السياسة في سعر المنتج وذلك بقسمة الإيرادات بالأسعار الخاصة على الإيرادات بالأسعار الاجتماعية، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$NPC = A / E = Q * P_p / Q * P_s = P_p / P_s$$

حيث أن:

N PC	معامل الحماية الاسمية
A	الإيرادات بالأسعار الخاصة
E	الإيرادات بالأسعار الاجتماعية
Q	كمية الإنتاج
P_{p}	سعر المنتج بالأسعار الخاصة
P_{s}	سعر المنتج بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة NPC > 1 فهذا يعني أن الأسعار الخاصة للمخرجات أعلى من الأسعار الحدودية ويفسر ذلك وجود إعانة مالية للمنتجين أي يحصل المزارعون على ربح أعلى فيما لو كانت تجارة السلعة حرة.
-إذا كانت قيمة NPC < 1 فهذا يعني أن الأسعار الخاصة للمخرجات أقل من الأسعار الحدودية ويفسر ذلك وجود ضرائب على السلع أي يحصل المزارعون على ربح أقل فيما لو كانت تجارة السلعة حرة.
- أما إذا كانت قيمة =1 فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار السلع (وعدم وجود أي فشل للسوق).

- معامل الحماية الاسمية على المدخلات القابلة للتجارة (NPI):

يبين هذا المعامل الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية للمواد القابلة للتجارة ويوضح أثر السياسة في سعر تلك المواد وذلك بقسمة قيمة المواد القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة على قيمتها بالأسعار الاجتماعية، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$NPI = B / F$$

حيث أن :

NPI	معامل الحماية الاسمية للمواد القابلة للتجارة
B	قيمة المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة
F	قيمة المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة NPI > 1 فهذا يعني أن هناك ضرائب مفروضة على المواد وبالتالي يدفع المنتجون ثمناً لتلك المواد بقيمة أكبر فيما لو كانت تجارتها حرة.
- وإذا كانت قيمة NPI < 1 فهذا يعني أن المنتجين يحصلون على إعانات مالية من خلال شراء مستلزمات الإنتاج بسعر أقل فيما لو كانت تجارتها حرة.
- أما إذا كانت قيمة NPI = 1 فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار تلك المواد .
- معامل الحماية الفعلية (Effective Protection Coefficient):

يوضح هذا المعامل الأثر الصافي للسياسة على المخرجات والمدخلات ويعتبر مقياساً أكثر وضوحاً لأثر السياسة، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$EPC = A - B / E - F$$

حيث أن :

EPC	معامل الحماية الفعلية
A	الإيرادات بالأسعار الخاصة
B	تكاليف المواد القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة
E	الإيرادات بالأسعار الاجتماعية
F	تكاليف المواد القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة EPC > 1 فهذا يعني أن التأثير الكلي لنتائج للسياسة يدل على وجود حافز إيجابي لهذه السياسة (دعم حكومي).
- وإذا كانت قيمة EPC < 1 فهذا يعني أن التأثير الكلي لنتائج للسياسة يشير إلى آثار حوافز سلبية (ضرائب).
- أما اذا كانت قيمة EPC = 1 فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي أو أن التأثير الصافي لمقاييس السياسة المختلفة المفروضة على كل من المواد القابلة للتجارة والمخرجات يساوي الصفر.

- مقياس الميزة النسبية (Measure Of Comparative Advantages) :

يوضح هذا المقياس كفاءة استخدام الموارد المحلية في إنتاج المحاصيل الزراعية ويحسب بقسمة تكاليف إنتاج المحاصيل(DRC) على القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية(E-F)، ويمكن اعتبارها مقياساً لتحديد الفعالية الاقتصادية أو الميزة النسبية كما هو معروف كمصطلح دولي، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$DRC = G / E - F$$

حيث أن :

DRC	تكلفة الموارد المحلية
G	تكلفة المواد غير القابلة للتجارة (العوامل "محلية) بالأسعار الاجتماعية
E	الايرادات بالأسعار الاجتماعية
F	المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة DRC < 1 فهذا يعني أن التكلفة البديلة للعوامل المحلية الداخلة في إنتاج السلعة أكبر من القيمة المضافة ، ويقود ذلك إلى أن البلد ليس في حالة منافسة دولية في إنتاج هذه السلعة وبالتالي لا يتمتع بالميزة النسبية في إنتاج السلعة ويجب عليه إنتاج سلع أخرى.
- إذا كانت قيمة DRC > 1 فهذا يعني أن تكلفة العامل المحلي أقل من الربح الاجتماعي وهذا يقود إلى أن البلد يتمتع بالميزة النسبية ويجب التوسع في إنتاج السلعة.
- أما إذا كانت قيمة DRC = 1 فهذا يعني عدم وجود ربح أو خسارة أي أن استخدام الموارد المحلية قد وصل إلى حدوده المثلى.

٦- المناقشة:

٦-١-١ المساحة:

تبلغ المساحة المروية في محافظة دير الزور (150.06) ألف هكتار لعام 2010، وشكلت (11.2%) من مجموع المساحة المروية في سورية، والبالغة (134.09) ألف هكتار [11] ، يتم زراعة مجموعة من المحاصيل المروية في محافظة دير الزور كالقمح والقطن والذرة الصفراء والسمسم وغيرها من المحاصيل الصيفية والشتوية.

حدث تطوراً كبيراً خلال فترة العشرينيات في مجال التخطيط لزراعة المحاصيل الإستراتيجية وحققت الدولة الأهداف المرجوة من ذلك، و بلغت المساحة المزروعة بالقمح (57.9) ألف هكتار لوسطي الفترة (1993-2004) وارتفعت إلى (82.3) ألف هكتار لوسطي الفترة (2005-2010)، أما القطن فارتفعت مساحته (24.2) ألف هكتار إلى (29.4) ألف هكتار للفترتين المدروسة، في حين تراجعت مساحة الذرة الصفراء من (17) ألف هكتار إلى (16.2) ألف هكتار خلال نفس الفترة [11]، والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول رقم (2): مساحة محاصيل عينة البحث في محافظة دير الزور للأعوام (1993-2004)

المساحة: هكتار

البيان	متوسط الفترة (1993-2004)		متوسط الفترة (2005-2010)	
	المساحة	%	المساحة	%
القمح	57940	41.6	82284	54.7
القطن	24219	17.4	29418	19.5
الذرة الصفراء	16995	12.2	16207	10.5
المساحة المروية	139246	(%71.2)	150560	(% 85.0)

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام (1993-2010).

يستنتج من الجدول رقم (2) الآتي:

- شكلت المساحة المزروعة بالقمح (41.6%) و(54.7%) لوسطي الفترتين من إجمالي المساحة المروية في محافظة دير الزور واحتل المرتبة الأولى ، في حين احتل محصول القطن المرتبة الثانية وشكلت مساحته (17.4%) و(19.5%) لوسطي الفترتين ، وأخيراً الذرة الصفراء وشكلت مساحته (12.2%) و(10.08%) من إجمالي المساحة المروية لوسطي الفترتين.
- بلغت نسبة ما تشكله المحاصيل المدروسة (71.2%) من إجمالي المساحة المروية، وارتفعت إلى (85%) ، وهذه النتيجة تؤكد أهمية دراسة هذه المحاصيل نظراً لحجم المساحات المزروعة بها، وتعود الزيادة في المساحات المزروعة بالقمح والقطن نتيجة تنفيذ تعليمات الخطة الإنتاجية التي

هدفت إلى زيادة المساحات المزروعة في الأراضي المروية على مشاريع الري الحكومية (سد الفرات)، والدعم الذي تقدمه الدولة لهذين المحصولين من خلال تسعيرها واستلام كامل الإنتاج من قبل المراكز الحكومية وتوفير هامش ربح مجزي للمنتجين والخبرة الجيدة المكتسبة لدى المزارعين في زراعة هذين المحصولين.

- أصبحت المساحة المزروعة بالقمح والقطن والذرة الصفراء في محافظة دير الزور تغطي زراعة (10. 8%) و(15.6%) و(33.4%) من إجمالي المساحة المزروعة بهذه المحاصيل في سورية على التوالي لمتوسط الفترة (2005- 2010)، [11] والجدول رقم (3) يوضح الأهمية النسبية لمساحة محاصيل عينة البحث من إجمالي مساحتها في سورية لمتوسط الفترة (2005-2010)

الجدول رقم (3): نسبة مساحة محاصيل عينة البحث من إجمالي مساحتها في سورية لمتوسط الفترة (2005-2010)

البيان	المساحة/ هكتار		
	دير الزور	سورية	%
القمح	82284	764909	10.8
القطن	29418	193129	15.6
الذرة الصفراء	16207	49498	33.4

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام (2005- 2010).

يستنتج من الجدول رقم (3) الآتي:

- إن نسبة ما تشكله هذه المحاصيل من المساحات من إجمالي المساحة المزروعة في سورية لهذه المحاصيل نسب جيدة، وخاصة لمحصولي القطن والذرة الصفراء، وهذه النتيجة تستدعي الانتباه وإجراء المتابعة المستمرة في تنفيذ زراعتها من خلال البرامج التي تحدد الخدمات الزراعية المقدمة لها (مواعيد زراعة – طرق الزراعة....)، وتأمين كافة مستلزمات الإنتاج وإتباع سياسة سعرية متوازنة، بحيث تشجع المزارعين على التقيد بالمساحات المخطّطة لها. والشكل رقم (1) يوضح مساحة محاصيل عينة البحث في محافظة دير الزور لفترتي الدراسة.

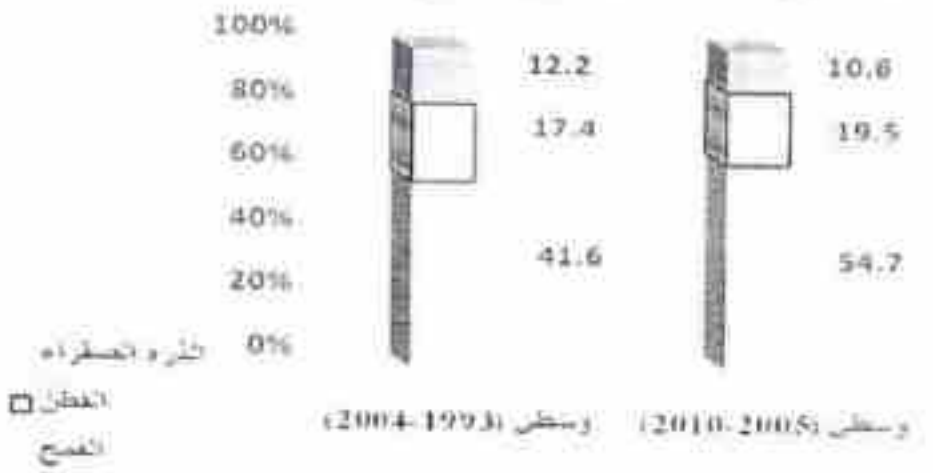

الشكل رقم (1) : نسبة مساحة محاصيل عينة البحث في محافظة دير الزور لفترتي الدراسة

٦-١-٢ الإنتاج:

تطور إنتاج محاصيل عينة البحث بشكل كبير من خلال الزيادة في المساحة المزروعة كما ذكرنا، فارتفع إنتاج القمح من (202.3) ألف طن لوسطي الفترة (1993-2004) إلى (303.6) ألف طن لوسطي الفترة (2005-2010)، أما القطن فارتفع إنتاجه من (75.2) ألف طن إلى (94.3) ألف طن للفترتين المدروسة، في حين تراجع إنتاج الذرة الصفراء من (60.5) ألف طن إلى (55.8) ألف طن خلال نفس الفترة **[12]**.

شكل الإنتاج المحقق للقمح والقطن والذرة الصفراء في محافظة دير الزور نسبة(10.6%) و(13.9%) و(30.5%) على التوالي لمتوسط الفترة(2005-2010) من إجمالي الإنتاج المحقق في سورية لهذه المحاصيل . والجدول رقم (4) يوضح الأهمية النسبية لإنتاج محاصيل عينة البحث من إجمالي إنتاجها في سورية لمتوسط الفترة (2005-2010)

الجدول رقم (4): نسبة إنتاج محاصيل عينة البحث من إجمالي إنتاجها في سورية لمتوسط الفترة (2005-2010)

البيان	الإنتاج/ طن		
	دير الزور	سورية	%
القمح	303561	2911786	10.6
القطن	94282	706930	13.9
الذرة الصفراء	55747	186762	30.5

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام (2005-2010).

يستنتج من الجدول(4) الآتي:

- إن نسبة ما تغطيه هذه المحاصيل من الإنتاج من إجمالي الإنتاج المحقق في سورية لهذه المحاصيل نسب ليست قليلة وخاصة من الذرة الصفراء والقطن ، وهذه النتيجة تستدعي التركيز على تأمين الإنتاج المخطط منها لتوفير احتياجات الاستهلاك والتصنيع المحلي وتأمين فائض كبير للتصدير وبمواصفات تنافسية عالمية.

٦-١-٣ الإنتاجية:

زادت إنتاجية القمح خلال فترتي الدراسة، حيث ارتفعت من(3492) كغ/هكتار إلى (3682) كغ/هكتار، وبالنسبة للقطن فزادت إنتاجيته أيضاً خلال فترتي الدراسة، حيث ارتفعت من(3104) كغ/هكتار إلى (3208) كغ/هكتار، في انخفضت إنتاجية الذرة الصفراء من(3562) كغ/هكتار إلى (3407)كغ/هكتار **[12]**. والجدول(5)يوضح وسطي إنتاجية محاصيل عينة البحث لمتوسط فترتي الدراسة.

الجدول رقم (5): وسطي إنتاجية محاصيل عينة البحث لمتوسط فترتي الدراسة.

الإنتاجية: كغ / هكتار

البيان	متوسط الفترة (1993-2004)		متوسط الفترة (2005-2010)	
	دير الزور	سورية	دير الزور	سورية

القمح	3492	3701	3682	3803
القطن	3104	3704	3208	3641
الذرة الصفراء	3562	3681	3407	3762

المصدر: حللت من واقع بيانات المجموعات الإحصائية الزراعية للأعوام المذكورة.

يستنتج من الجدول رقم(5) الآتي:

- انخفضت انتاجية محاصيل عينة البحث مقارنة بوسطي إنتاجية هذه المحاصيل في سورية وللفترتين المدروستين، وهذه النتيجة تقود الى تحديد أسباب انخفاض إنتاجية هذه المحاصيل في محافظة دير الزور.

٦-٢ التكاليف والناتج الإجمالي والربح الصافي:

٦-٢-١ تكاليف الإنتاج:

حقق محصول القطن المرتبة الأولى من حيث قيمة إجمالي تكاليف الإنتاج وبلغت (135.6) الف ل.س/هكتار، وحقق القمح المرتبة الثانية وبلغت إجمالي تكاليفه (67.3) الف ل.س/هكتار، واخيرا الذرة الصفراء وبلغت(57) الف ل.س/هكتار. والجدول(6) يوضح ذلك.

الجدول رقم (6): وسطي تكاليف انتاج المحاصيل المروية (عينة البحث)

الوحدة: الف ل.س /هكتار

البيان	القمح		القطن		الذرة الصفراء	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
أجور العمليات الزراعية	23468	٣٤,٩	78142	٥٣,٦	30519	٥٣,٥
قيمة المستلزمات	26057	٣٨,٧	38298	٢٦,٢	13145	٢٣,٠
أجور الأرض	13326	١٩,٨	20772	١٤,٢	10200	١٧,٩
فائدة رأس المال	1954	٢,٩	2872	٢,٠	986	١,٧
نفقات نثرية	2476	٣,٧	5822	٤,٠	2183	٣,٨
اجمالي التكاليف	67281	١٠٠,٠	145906	١٠٠,٠	57033	١٠٠,٠

المصدر: حسبت وحللت من واقع نتائج استمارات عينة البحث، 2010، دير الزور.

من الجدول (6) يستنتج الآتي:

- تراوحت نسبة أجور العمليات الزراعية ما بين(34.9- 53.6%) من إجمالي التكاليف لكافة المحاصيل في عينة البحث، فكانت أقل نسبة للقمح(34.9%) وأعلى نسبة للقطن (53.6%).
- تراوحت نسبة قيمة المستلزمات ما بين(23.0-38.7%) من إجمالي التكاليف فكانت أقل نسبة للذرة الصفراء(23.0%) وأعلى نسبة للقمح(38.7%).
- تراوحت نسبة التكاليف الأخرى (أجور الأرض وفائدة رأس المال والنفقات النثرية) ما بين(20.02-26.4%) من إجمالي التكاليف فكانت أقل نسبة للقطن(20.02%) وأعلى نسبة للقمح(26.4%)، وهذه التكاليف سوف يتم حسابها بالأسعار الاجتماعية كالأسعار الخاصة ، كونها

غير قابلة للتجارة (موارد محلية). والشكل رقم (2) يوضح الأهمية النسبية لبنـود تكـاليف إنتـاج محاصيل عينة البحث من إجمالي التكاليف في محافظة دير الزور.

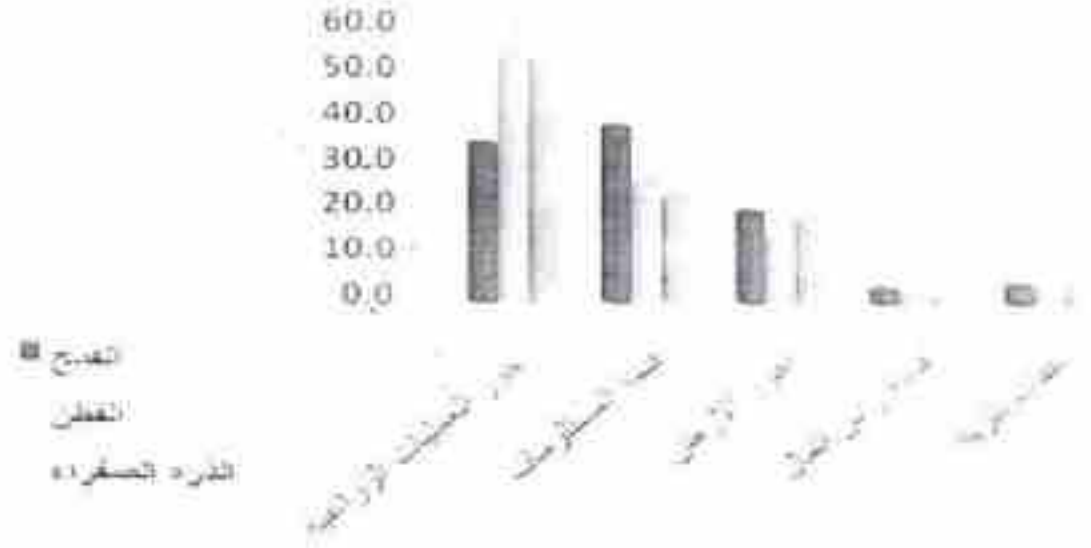

الشكل رقم (2) :الأهمية النسبية لبنود تكاليف إنتاج محاصيل عينة البحث من إجمالي التكـاليف في محافظة دير الزور.

ومن الجداول التفصيلية للبحث أمكن استخلاص النتائج المتعلقة بالأهمية النسبية لبنود التكـاليف مـن الاجمالي لمحاصيل عينة البحث والواردة في الجدول رقم (7).

الجدول(7): الأهمية النسبية لبنود التكاليف لمحاصيل عينة البحث من إجمالي التكاليف الوحدة: %

البيان	القمح	القطن	الذرة الصفراء
الحراثات	7.1	3.8	7.9
البذار	1.9	2.1	**1.6**
التسميد	2.0	1.5	1.8
التخطيط والتسكيب	**1.8**	3.7	5.1
تقريد وركش وترقيع	0.0	5.0	4.0
أجور السقاية	8.3	7.4	**12.3**
العزق والتعشيب	0.0	4.2	3.3
المكافحة	1.9	5.5	2.8
الحصاد	6.6	14.2	5.4
التعبئة والتحميل	2.0	3.3	4.8
نقل الحب	3.3	2.8	4.5
قيمة البذار	8.9	**0.9**	2.5
قيمة السماد الكيماوي	8.7	6.8	8.0
قيمة مواد مكافحة	1.9	2.0	1.7
قيمة مياه الري	**16.1**	**14.8**	6.1
العجوات	3.2	1.7	4.8
التكاليف الأخرى*	**26.3**	**20.2**	**23.4**

إجمالي التكاليف	100.0	100.0	100.0

المصدر: حسبت من واقع نتائج استمارات عينة البحث، 2010، دير الزور.

من الجدول رقم (7) يستنتج الأتي:

- شكلت التكاليف الأخرى (أجور الأرض وفائدة رأس المال والنفقات الأخرى) أعلى نسبة من التكاليف.
- بالنسبة لمحصول القمح شكلت قيمة مياه الري أعلى نسبة وبلغت (16.1%) وأقل نسبة كانت لعملية التخطيط والتسكيب وبلغت(1.8%) من إجمالي التكاليف (باستثناء التكاليف الأخرى) ، وتقود هذه النتيجة إلى ضرورة الاعتماد على الري الحديث توفيرا للمياه وتكلفتها وزيادة الإنتاجية للقمح.
- بالنسبة لمحصول القطن شكلت قيمة مياه الري أعلى نسبة وبلغت (14.8%) وأقل نسبة كانت لقيمة البذار وبلغت(0.9%) من إجمالي التكاليف (باستثناء التكاليف الأخرى) ، وتقود هذه النتيجة أيضا إلى ضرورة الاعتماد على طرق الري الحديث بدلا من الطرق التقليدية (يستهلك الهكتار الواحد من القمح المروي بالري التقليدي وسطيا 7396 م٣ من المياه، والري بالرذاذ 5856 م٣) . ويتم توفير في مياه الري بحدود (50-70%) عند ري القطن والذرة الصفراء بالتنقيط **[13]**.
- وبالنسبة لمحصول الذرة الصفراء شكلت أجور السقاية أعلى نسبة وبلغت (12.3%) وأقل نسبة كانت لأجور نثر البذار وبلغت(1.6%) من إجمالي التكاليف (باستثناء التكاليف الأخرى) ، وتقود هذه النتيجة إلى ضرورة الاعتماد على العمالة العائلية في القيام بأغلب الخدمات الزراعية كنوع من تأمين فرص العمل في المزارع وتوفير في قيمة التكاليف وتحقيق أفضل ربح صافي وخاصة في هذه المحافظة كون إنتاجية المحاصيل تقل عن المحافظات الأخرى على الرغم من توفر مياه الري في زمام المشاريع الحكومية.

٦-٢-٢ **الناتج الإجمالي :**

حقق محصول القطن أعلى ناتج إجمالي في الهكتار الواحد وبلغ حوالي (138.5) ألف ل.س، ثم القمح وبلغ حوالي (88.8) ألف ل.س، وجاء في الترتيب الثالث محصول الذرة الصفراء وبلغ (68) ألف ل.س (مع الإشارة إلى أنه لم يتم إدراج قيمة المساهمة التي يقدمها صندوق الدعم لقاء زراعة المحاصيل لإفادة المزارعين بعدم استلامها حتى تاريخ الانتهاء من جمع البيانات). والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

الجدول رقم (8): وسطي الناتج الاجمالي للمحاصيل المروية(عينة البحث)

القيمة: ألف ل.س /هكتار

البيان	الإنتاجية كغ/ هكتار	سعر البيع ل.س/ كغ	قيمة الناتج الإجمالي
القمح	4442	٢٠	٨٨،٨٤
القطن	3462	٤٠	138.48

بلغت قيم معاملات الحماية الاسمية للمدخلات (0.98) و(0.98) و(1.00) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وذلك عند سعر الصرف(٥١) ل.س/دولار ، ويتضح من ذلك على أن قيم تلك المعاملات أقل من (1) بالنسبة للقمح والقطن ، أي أن مستلزمات الإنتاج يتم تأمينها للمنتجين بأسعار التكلفة الفعلية لها دون أي دعم من قبل الدولة (كون القيمة قريبة من الواحد الصحيح) ، وبالنسبة للذرة الصفراء فإن قيمة هذا المقياس مساويا للعدد (1) فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة.

أما قيم معاملات الحماية الفعلية والتي بلغت (1.00) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وعند سعر الصرف المدروس، فتدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي، أو أن التأثير الصافي لمقابيس السياسة المختلفة المفروضة على كل من المواد القابلة للتجارة والمخرجات يساوي الصفر. والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

الجدول رقم (9) : قيم معاملات الحماية الاسمية والفعلية والميزة النسبية لمحاصيل عينة البحث

البيان		القمح	القطن	الذرة الصفراء
الحماية الاسمية	NPC	0.93	0.95	0.87
الحماية الاسمية للمدخلات*	NPI	0.98	0.98	١.٠٠
الحماية الفعلية	EPC	1.00	1.00	1.00
الميزة النسبية	DRC	0.64	1.47	0.54

المصدر: نتائج تحليل مصفوفة السياسات، 2011.

*المدخلات القابلة للتجارة.

يستنتج من الجدول رقم (9) الاتي:

- بلغت قيمة مقياس الميزة النسبية (0.64) و(0.54) لكل من القمح والذرة الصفراء على التوالي، وعند سعر الصرف المعتمد ، ويستنتج من هذه القيم والتي تقل عن (1) بأن زراعة هذين المحصولين يتمتعان بميزة نسبية . وبالنسبة للقطن فإن قيمة هذا المقياس تزيد عن (1) فيدل ذلك على زراعة هذا المحصول لا يتمتع بميزة نسبية.

٦-٣-٢ متوسط الفترة (2005-2010):

بلغت معاملات الحماية الاسمية (0.92) و(0.95) و(0.85) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وذلك عند سعر الصرف(51) ل.س/دولار. ويستنتج من هذه القيم التي تقل عن(1) إلى وجود ضرائب مفروضة على إنتاج المحاصيل المدروسة ، أي أن الأسعار الخاصة للمخرجات أقل من الأسعار الحدودية، ويفسر ذلك وجود ضرائب على السلع.

بلغت قيم معاملات الحماية الاسمية للمدخلات (0.98) و(0.97) و(1.00) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وذلك عند سعر الصرف(51) ل.س/دولار ، ويتضح من ذلك على أن قيم تلك المعاملات أقل من (1) بالنسبة للقمح والقطن ، أي أن مستلزمات الإنتاج يتم تأمينها للمنتجين بأسعار التكلفة الفعلية لها دون أي دعم من قبل الدولة (كون القيمة قريبة من الواحد

الصحيح) . وبالنسبة للذرة الصفراء فإن قيمة هذا المقياس مساوياً للعدد (1) فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة.

أما قيم معاملات الحماية الفعلية والتي بلغت (1.00) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وعند سعر الصرف المدروس، فتدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي. والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

الجدول رقم (10) : قيم معاملات الحماية الاسمية والفعلية والميزة النسبية لمحاصيل عينة البحث

البيان		القمح	القطن	الذرة الصفراء
الحماية الاسمية	NPC	0.92	0.95	0.85
الحماية الاسمية للمدخلات*	NPI	0.98	0.90	1.00
الحماية الفعلية	EPC	1.00	1.00	1.00
الميزة النسبية	DRC	0.69	1.66	0.51

المصدر: نتائج تحليل مصفوفة السياسات، 2011.

- **المدخلات القابلة للتجارة.**

يستنتج من الجدول رقم (10) الآتي:

- بلغت قيمة مقياس الميزة النسبية (0.69) و(0.51) لكل من القمح والذرة الصفراء على التوالي، وعند سعر الصرف المعتمد . ويستنتج من هذه القيم والتي تقل عن (1) بأن زراعة هذين المحصولين يتمتعان بميزة نسبية . وبالنسبة للقطن فإن قيمة هذا المقياس تزيد عن (1) فيدل ذلك على زراعة هذا المحصول لا يتمتع بميزة نسبية. والشكل رقم (4) يوضح نتائج تحليل الميزة النسبية لمحاصيل عينة البحث لفترتي الدراسة.

الشكل رقم (4) : نتائج تحليل الميزة النسبية لمحاصيل عينة البحث لفترتي الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- النتائج:

١. تم قبول الفرضية الأولى بالنسبة لمحصولي القمح والذرة الصفراء لفترتي الدراسة ورفضها لمحصول القطن للمحاصيل الإستراتيجية (القمح ، والقطن ، والذرة الصفراء). حيث كانت قيمة مقياس الميزة النسبية أقل من (١) لكل من القمح والذرة الصفراء لفترتي الدراسة ، ويستنتج من ذلك بأن زراعة هذين المحصولين يتمتعان بميزة نسبية . اما بالنسبة للقطن فان قيمة هذا المقياس زادت عن (١) لفترتي الدراسة فيدل ذلك على زراعة هذا المحصول لا يتمتع بميزة نسبية.

٢. تم رفض الفرضية الثانية التي تنص على انه لا يوجد اثر ذات دلالة معنوية لوجود حماية الاسمية للمحاصيل الاستراتيجية(القمح ، القطن، الذرة الصفراء). حيث بلغت معاملات الحماية الاسمية (0.93) و(0.95) و(0.87) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وذلك عند سعر الصرف(٥١) ل.س/دولار، ويستنتج من هذه القيم التي تقل عن(١) إلى وجود ضرائب مفروضة على إنتاج المحاصيل المدروسة ، أي أن الأسعار الخاصة للمخرجات أقل من الأسعار الحدودية، ويفسر ذلك وجود ضرائب على السلع ، أي يحصل المزارعون على ربح أقل فيما لو كانت تجارة السلع حرة.

٣. تم قبول الفرضية الثالثة بالنسبة لمحصولي القمح والقطن والذرة الصفراء التي تنص بانه لا يوجد اثر ذات دلالة معنوية لوجود دعم الحكومي المحاصيل الرئيسية(القمح ، القطن، الذرة الصفراء) ومستلزماتها، حيث كانت قيمة معامل الحماية الاسمية للمدخلات أقل من (١) لفترتي الدراسة بالنسبة للقمح والقطن ، أي أن مستلزمات الإنتاج يتم تأمينها للمنتجين بأسعار التكلفة الفعلية لها دون أي دعم من قبل الدولة (كون القيمة قريبة من الواحد الصحيح) ، وكانت قيمته بالنسبة للذرة الصفراء مساوية للعدد (١) فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة.

٤. بلغت قيمة معامل الحماية الفعلية (1.00) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء ولفترتي الدراسة، فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي.

ب- التوصيات:

١) إجراء المتابعة المستمرة على زراعة المحاصيل المدروسة من خلال تطبيق البرامج التي تحدد الخدمات الزراعية المقدمة لها (مواعيد زراعة – طرق الزراعة....) ، وتأمين كافة مستلزمات الإنتاج.

٢) إتباع سياسة سعرية متوازنة لكافة المحاصيل ، بحيث يشجع ذلك المزارعين على التقيد بالمساحات المخططة لها.

٣) تأمين الإنتاج الذي يتم التخطيط له من المحاصيل لتوفير احتياجات الاستهلاك والتصنيع المحلي وتأمين فائض كبير للتصدير وبمواصفات تنافسية عالمية.

٤) تنفيذ الأبحاث لدى حقول المزارعين لتحديد أسباب انخفاض إنتاجية المحاصيل المدروسة في محافظة دير الزور.

٥) ضرورة الاعتماد على الري الحديث توفيراً للمياه وتكلفتها وزيادة الإنتاجية للقمح والقطن والذرة الصفراء.

٦) اعتماد مبدأ الميزة النسبية عند زراعة المحاصيل ، وما هي المحاصيل الأكثر ربحية، أي السلع يجب التوقف عن زراعتها واللجوء إلى استيرادها، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية، ولحظ كل هذه التساؤلات عند وضع الخطط الإنتاجية الزراعية لكل منطقة من المناطق في سورية.

المراجع:

١-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،١٩٩٥-تقييم السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية.الأمم المتحدة، نيويورك،١٢٥ صفحة.

٢- ناصر شباب، كبول حسن ١٩٩٨- السياسة الزراعية في سورية في عقد التسعينات. دراسة اقتصادية قطرية قدمت إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دمشق، ٩٩ صفحة.

٣- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، ٢٠٠٤ - تحليل الوضع الراهن للقطاع الزراعي في سورية خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣. دمشق، سورية.

٤- الشيباني ناهي، ١٩٩٦- التقرير القطري السوري للندوة القومية الخاصة بالسياسات والتخطيط الزراعي. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، ٢٨ صفحة.

٥- سيد عيسى مجد الدين، ٢٠٠٣- الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الدولية في تسويق الحبوب(القمح والشعير). رسالة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الزراعة، ١٣٧ صفحة.

٦- المكتب المركزي للاحصاء، ٢٠١٠- المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٠. دمشق، سورية.

٧- عبد اللطيف عبد الغني ، وآخرون، ١٩٩٨- أثر النفقات على الربح لمحصول الذرة الصفراء في سورية. مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الزراعية، العدد(٣١) ، الصفحة (٢٠٩ - ٢٢٣).

٨- عبد اللطيف عبد الغني، ١٩٩٣- تخطيط وتنظيم الإنتاج الزراعي- الجزء النظري، كلية الزراعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، منشورات جامعة حلب، ٢٠٣ صفحة.

٩- ناصر شباب، ١٩٩٩- تأثير السياسات الاقتصادية الزراعية في زيادة الإنتاج الزراعي في سورية. أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الزراعة، ٢٢٤ صفحة.

١٠- نصار سعد ،١٩٧٨.التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات ،٧٤٠ صفحة.

١١- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ٢٠١٠- المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية. دمشق، سورية.

١٢- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ١٩٩٣- ٢٠٠٩- المجموعات الإحصائية الزراعية السنوية. دمشق، سورية.

١٣-سعدون ريزان، ٢٠٠٨- دراسة فنية واقتصادية لطرائق ونقانات الري السطحي المطور باستخدام السيفونى (شرائح طويلة) لمحصول القمح بالمقارنة مع الري بالرش والري التقليدي. مشروع تخرج لنيل درجة الإجازة الخاصة في الهندسة الزراعية.جامعة حلب، ٣٢ صفحة.

Assessment of productivity and economic efficiency for the cultivation of some variety of sugar beet at the farm level in the province of Idlib

Moammar Dayoub(1) ،Khaled Taha(2), Ali khneifis (1), Khalid Al Attar(2), Khalid Asaad(2)
(1) General Commission for Scientific Agricultural Research. Administration of Socio-economics Research.
(2) General Commission for Scientific Agricultural Research Idlib Agriculture Research Centre

Abstract

The study was conducted in the province of Idlib for two successive seasons 2008 and 2009 on a random sample of farmers, sugar beet was 92 farmers through a form specially prepared for this purpose aimed to evaluate the productive efficiency and economic types of sugar beet cultivation in the fields of farmers, and it was the most important results of the spread of multiple varieties embryos by 65%, single embryos by 35%, the highest cost was for irrigation accounting, due the high cost of irrigation, to rise times of irrigation during the growing season, which reached to 12 times,the average productivity of the first type of 66.6 tons / ha for the second, 74.3 t / ha, The results showed that the cost of beets single fetus 1.9 L.S / kg and the level of rents amounted to 69.7% while multiple embryos The cost 2.8 L.S / kg and the level of rents 32.9% and the rate of capital turnover variable 1.8 single embryos while multiple embryos to 1.4, indicating high efficiency and fast turnover of products and a single embryos from sugar beet grown.
The study concluded the importance of dissemination of classified single embryos and rely on the combined areas of farmers to achieve the best return and lowest cost.

Key words: sugar beet crop - single embryos - Multi embryos - rent - productive efficiency and economic scale.